د. حكيم سمير
أستاذ محاضر أ . بقسم العلوم السياسية بجامعة غرداية
رقم الهاتف: 0550551626
البريد الإليكتروني: hakim.samir@univ-ghardaia.dz / hakimsamir.3816@gmail.com

---

مداخلة في إطار الملتقى الوطني الحضوري و عن بعد المعنون ب " الجماعات المحلية في الوطن العربي – الرهانات و التحديات–. المنظم من طرف كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ومشروع البحث PRFU دور تخطيط المدينة في تنمية اقتصاد الجماعات المحلية بالوطن العربي و بالتعاون مع مخبر القانون و المجتمع في الفضاء الرقمي يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2023 . جامعة غرداية.

عنوان المداخلة:

دور المجتمع المدني الجزائري كألية في تفعيل أدوار الجماعات المحلية من خلال مبدأ الرقابة الجمعوية

مقدمة:

يعد موضوع المجتمع المدني من المحاور المركزية التي تحضى بأهمية بالغة في الخطاب السياسي الرسمي خاصة بعد فترة الحراك الأصيل التي جاءت بمجيء الرئيس عبد المجيد تبون و ما آلت إليه من تحولات وتطورات، ونظرا لما يعتبر من هذا المكون أي المجتمع المدني باعتباره الوسيط الاجتماعي بين السلطة وعامة الشعب، والآلية الأساسية لتأطير المواطنين وضمان مشاركتهم الفعالة في بناء إستراتيجية وحلول للمشكلات المجتمعية، كما أن دراسة مشاركة المجتمع المدني كألية مؤسساتية ووظيفية ودورها في تفعيل الديمقراطية بكل أشكالها ومستوياتها من أهم النقاط السياسية والأساسية التي بادرتها الدولة الجزائرية بشكل جدي مند نهاية 2010 أين تتزامن مع الحراك الحاصل في دول الجوار وبعض الدول العربية بما سمي ب"الربيع العربي"، وهذا ما جعل الجزائر تتوجه نحو خيار الإصلاح السياسي العميق من أجل غاية أساسية تتمثل في تعزيز الأمن والسلم الإجتماعي الداخلي كأبرز رهان تراهن عليه الحكومة الجزائرية وهذا من خلال إشراك كافة الهيئات الوسيطة بين المجتمع والدولة كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بعد قناعتها في دورها ووظيفتها، وصولا بتفعيل المشاركة الفعالة للحركة الجمعوية في المبادرات الرسمية التي تقدمها السلطة والقضايا التي تتعلق بتنظيم الإنتخابات ونشاط الأحزاب السياسية والمقترحات التي تتعلق بالبنية والوعي الاجتماعي كقضايا الأسرة وحماية حقوق الطفل، وهو ما أردنا تسليط الضوء عليه من خلال هذه الورقة التي انصبت على دراسة الدور الوظيفي للجمعيات والمنظمات في تعزيز مسارات التنمية والحكم الراشد و لمفهوم الحوكمة والديمقراطية التشاركية التي تأتي من مبدأ الرقابة الجمعوية ، فوفقا لهذا المنطلق نطرح الإشكالية المحورية لهذه الدراسة :

- **ما هو دور المجتمع المدني وموقعه في ظل عمليات الإصلاح السياسي التي بادرتها الحكومة الجزائرية في تفعيل دور الرقابة المجتمعية المكرسة لمفهوم الديمقراطية التشاركية؟**

وعليه، فهذه الورقة تحاول تحليل دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال الرقابة المجتمعية، باعتباره شريك مهم في دفع عجلة التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتكريس قيم المواطنة والتي تجعل الجزائر كدولة تتجاوز العقبات

التنموية و تحقق الاستقرار الدائم، عن طريق ديمقراطية تشاركية بدءا من مبدأ الرقابة الجمعوية قصد الوصول لمتطلبات تحقيق الحكامة الرشيدة. وبناء عليه سنتطرق في دراستنا هذه لثلاثة محاور أساسية:

- **المحور الأول: المجتمع المدني الجزائري : قراءة سوسيوسياسية.**
- **المحور الثاني: مكانة الديمقراطية التشاركية في أجندات الحركة الجمعوية الجزائرية.**
- **المحور الثالث: المجتمع المدني وإمكانية تحقيق الرقابة المجتمعية في الجزائر– نحو شراكة تفاعلية إيجابية– : قراءة في الآفاق والمستقبل.**

• المحور الأول: المجتمع المدني الجزائري : قراءة سوسيوسياسية.

تشكل التحولات السياسية الحاصلة في العديد من البلدان العربية الذي ارتسم مؤخرا على خارطتها الاجتماعية والسياسية ظاهرة استثنائية لا مثيل لها إذ لم يسبق وأن عرفتها المنطقة من قبل، الأمر الذي دفع العديد من المنشغلين بقضاياها إلى ضرورة فهم ما يحدث من خلال ربط ذلك بإشكاليات عديدة تتداخل وتترابط وتتشابك فيما بينها بصورة قد يخيل فيها للملاحظ والباحث السياسي استحالة القدرة على فك رموزها كمفاهيم الحكم الراشد، المواطنة الديمقراطية التفاعلية التشاركية، الإصلاح الإجتماعي والسياسي، الحوكمة وإلى غيرها من المفاهيم ذات الصلة، ولا يمكن استوعاب وفهم هذه المفاهيم دون التركيز على الفواعل المؤثرة في تكريسها وتثبيتها كالأحزاب السياسية والإعلام ومنظمات المجتمع المدني وحتى وسائط التواصل الإجتماعي التي يعتبرها بعض الملاحظين بمثابة المجتمع المدني الإفتراضي المؤثرة نوع ما على صناع القرار في العديد من الدول العربية بما فيها الجزائر[1]، التي أصبحت تولي إهتماما بالغا لهذه الوسائط

[1] رتيبة عبديش ، إعلامية و رئيسة تحرير جريدة الإتحاد الجزائرية تقر بدور وأهمية صفحات التواصل الإجتماعي في التأثير على الرأي العام وعلى نتائج الإنتخابات والإستحقاقات السياسية سواء محليا أو وطنيا في الجزائر ، للمزيد أنظر: رتيبة عبديش، تأثير مدوني اليوتيب على مشاركة الرأي العام في الإنتخابات المحلية

والدليل في ذلك وضع برامج المرشحين السياسيين في الإستحقاقات الإنتخابية وتواصلهم المباشر مع المواطنين من خلال صفحات الفايسبوك، حيث برز هذا النوع من التفاعل الإفتراضي بين المرشجين والأحزاب و الشعب منذ الإنتخابات الرئاسية التي جرت سنة 2014، لغاية الإنتخابات المحلية وهذا يعتبر واحد من بين أهم الفواعل التي تتشابك مع التغير الاجتماعي والسياسي وترتبط ارتباطا عضويا مع المفاهيم السابقة والتي تطرح بقوة في الآونة الأخيرة خاصة في ظل تطور الدولة وكذلك العلاقات الناشئة بينها وبين المجتمع، حيث تجري بلورة للعلاقات بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. خاصة في ظل تماشي واحتكاك المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع المجتمع السياسي أو الدولة. والنموذج الجزائري أحسن مثال على ذلك، وعليه سنحاول في هذا المحور قراءة طبيعة منظمات المجتمع المدني بين الحراك الواقعي والتأثيرالإفتراضي.

ارتكازا على ما تقدم ذكره وإسقاطا على واقع الجزائر في ظل الحراك الاجتماعي العنيف الذي عرفته ولا زالت تعرفه المنطقة العربية، يصبح وجود الدول فيها مهددا بسبب استغلال منظمات المجتمع المدني من طرف جهات تسعى جاهدة لزعزعة استقرار المنطقة ككل –كما حدث في تونس ومصر في بداية الحركات الإحتجاجية مثلا– خدمة لمصالحها الأيديولوجية، خاصة في ظل نقص وعي الشعب بأهمية ودور المجتمع المدني كميكانيزم ومحرك مهم لمطالب الشعب، وصولا للجدل القائم حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ودور هذا الأخير إن كان قاصرا على تحقيق أمن الأفراد وحماية مصالحهم الخاصة فضلا عن المصالح العامة للدولة وبالتالي المساهمة في استقرارها[2].

وعليه فمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعمل في حيز قانوني يحصر نشاطها وتلتزم بها التزاما تاما، وكل مخالفة لها تشكل مدخلا سهلا للحكومة والمواطن بإحالة المسألة إلى القضاء ، وبالتالي يمكن القول بأن كل منظمات القاعدية الكبرى الأكثر انتشارا في الجزائر والتي تشكل الدعامة الأساسية للنظام كالهلال الأحمر الجزائري ، الإتحاد العام للعمال الجزائريين ، الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، الكشافة الإسلامية الجزائرية، الكثير من الإتحادات الطلابية

ماي 2017 من خلال مقطعي فيديو مانسوطيش لديزاد جوكر، وفيديو أنس تينا وتأثير الفيديويين على منشورات الفايسبوك الشباب الجزائري ، جوان 2018، ص 143.

[2] مليكة بوجيط.، ظاهرة المجتمع المدني، (مذكرة ماجسيتر ، كلية العلوم السياسية ، الجزائر.1998) ص 49.

والمهنية تشكل دعامة أساسية للسلطة في قراراتها وهي من تتيح لها قنوات الحوار مع الأوساط الشعبية بفعل انتشارها على غرار الأحزاب السياسية والحزبين الأكثر انتشار وامتدادا كحزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، حيث غالبا ما تعتمد السلطة على هذه التنظيمات الكبرى في القضايا التي تشكل محور إهتمامها، وعدم الإهتمام بباقي التنظيمات الأخرى وهذا بسبب غياب نشاطاتها الدورية أو ضعف قوة أطروحاتها أو محدودية أفكارها وهذا ما يظهر من خلال التتبع لواقع علاقات النظام السياسي بالحركات الجمعوية أن السلطة الحاكمة حاليا إعتمدت على التنظيمات الكبرى ذات الصيت المنتشر عبر التراب الوطني[3].

ولو نعود للسياق التاريخي لهذا الفاعل السيسيوسياسي يمكن القول بأنه عرفت الساحة السياسية الجزائرية مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين خصوصا بعد دستور 23 فيفري 1989 (أول دستور جزائري بعد التعددية السياسية) أين يشير الفصل الرابع المتعلق بالحريات والحقوق في مادته 33على الحق في الدفاع الفردي أوعن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان[4]، وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة وتتضح هذه الحقوق أكثر في نص المادة 41 من الدستور التي تنص على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن كما يدرج الدستور مادة خاصة للتميز بين الجمعية والحزب وتحديدا المادة 42 المتصلة بالحق في إنشاء أحزاب حيث تنص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون[5].ومع مجيء فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي لم يهتم في بداية الأمر بهذه المكونات الإجتماعية التنظيمية لغاية عشية ترشحه للعهدة الثالثة سنة 2009 أين صرح بأنه من الضروري أن يكون للمجتمع المدني دورا رياديا في تكريس الديمقراطية التشاركية وهذا من خلال الجلسات الوطنية للمجتمع المدني من تنظيم المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي

---

[3]جلالي عبد الرزاق ، بلعادي ابراهيم ، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة و الاستقطاب الحزبي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 314 ، أفريل 2005 ، ص 137 .

[4] بوالشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر ، 1990، ص184.

[5]عبد الناصر جابي ، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر ، الواقع والآفاق ، نوفمبر 2006 . . طالع جريدة الخبر ، عدد 5493 ، الثلاثاء 02 ديسمبر 2008 ، ص 02 .

في 11 جوان 2011 أين صرح رئيس الكناس السيد محمد الصغير باباس بأن المجتمع المدني شريك فعال في صنع السياسات العامة للحكومة[6].

إلا أن أهم نقطة تعاني منها التنظيمات الإجتماعية هي نقص التمويل والموارد المالية من أجل بعث النشاطات الثقافية والاجتماعية والتضامنية والتكافلية، وإضافة لمشكلة انعدام التمويل تعاني العديد من الجمعيات في الجزائر خاصة المتخصصة منها انعدام الحرية عن الإدارة كون ترى البعض من الجمعيات من خلال تصريحات قياديها بأنه السلطات العمومية تعرقل مسار نشاط الحركي للمجتمع المدني في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة ، وهذا ماظهر جليا من خلال مادتي 17 و18 من قانون الجمعيات[7]، وبالتالي نجذ في هذين المادتين اللتان تجعلان من الجمعيات تحت رقابة وزارة الداخلية مباشرة إضافة لصعوبة الترخيص ومنح التأسيس لقيام الجمعيات ، يعني تعاني أيضا من العائق البيروقراطي، عموما يمكن أن نستنتج أن فعل المجتمع المدني لازال يعاني من خلال الفعل والحركة.

وعليه تبين لنا من خلال ما سبق الصعوبات ونقاط الضعف التي تتعرض لها منظمات المجتمع المدني في الواقع الإجتماعي والسياسي، التي يمكن أن نوجزها ونختصرها فيما يلي:

- العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي[8].
- الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحاور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.، نظرا للإمكانات المتاحة لها ماديا وبشريا

---

[6] العايب سامية، النظام القانوني للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، 2016، مجلة المجلس الدستوري ، ص 212.

[7] المادة 17 : يجب على الجمعيات أن تعلم السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي وجميع التغييرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال 30 يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن، أماالمادة 18 تقول : يجب على الجمعيات تقديم كل المعلومات المتعلقة بعدد المنخرطين فيها وكذا مصادر أموالها ووضعها المالي بصفة منتظمة إلى السلطة العمومية المختصة، وفقا للكيفيات التي يحددها التنظيم.

[8] عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر.، مجلة إنسانيات. ع 28، 2005 ، ص 28.

- إشكالية الدعم الجمعوي يعاني من الشفافية وأليات الحصول على المقرات قائمة على الرابطة العلائقية بين مسؤول الجمعية والمؤسسات الرسمية.

هذه الصعوبات والعوائق جاءت نتيجة تزايد في عدد الجمعيات خاصة عندما يتعلق الأمر بالجمعيات المحلية التي تجاوز عددها السبعين ألف جمعية حسب معلومات حديثة، منتشرة جغرافيا في كامل التراب الوطني حتى ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة لصالح المدن الكبرى على حساب المناطق الداخلية، ولقد تطورت هذه الجمعيات عدديا بسرعة مباشرة بعد المصادقة على قانون الجمعيات رغم ما عرفه تطورها من خمول خلال النصف الثاني من التسعينيات نتيجة الأوضاع الصعبة التي عرفتها الجزائر. أما فيما يخص اهتمام هذه الجمعيات الناشئة بمواضيع مختلفة يأتي على رأسها ما تسميه مصالح وزارة الداخلية بالقضايا المهنية والتنموية، جمعيات الأحياء و الاهتمامات الدينية والرياضة والمسائل الثقافية دون إهمال القضايا الاجتماعية – الصحة، ذوي الإحتياجات الخاصة، الشغل...الخ، والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة خاصة بعد سنة 2011، بعدما ارتفعت سقف مطالب الشعب الجزائري أين أصبحت هذه الجمعيات تساهم بشكل كبير في زيادة ورفع الوقفات الاحتجاجية والإعتصامات أمام المقرات الرسمية محليا ووطنيا.

وعليه نستخلص في هذا المحور بأن المجتمع المدني تطور في حركيته ونشاطه وأصبح يركز بشكل كبير في التفاعل المباشر مع القرارات السلطوية سواء كانت سلبيا أو إيجابيا وغرضها الأساسي مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار خاصة في تطور مفهوم النشاط والحراك الجمعوي من الواقع الميداني إلى العالم الإفتراضي كالفايسبوك في الجزائر بشكل كبير وصولا لمفهوم المواطنة وتكريس مبدأ الحكم الراشد ، وهذا ماسنحاول إيجازه في هذا الرسم البياني التوضيحي.

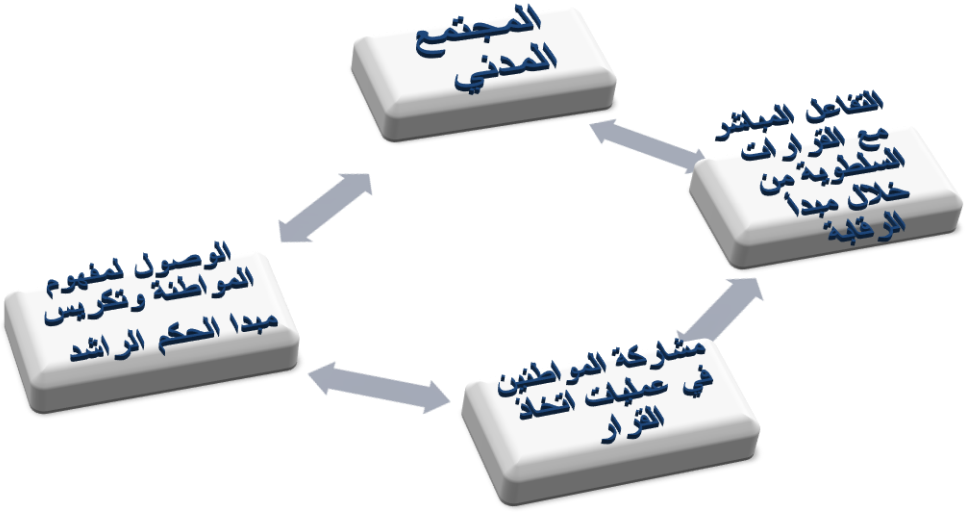

نموذج الديمقراطية التشاركية من منظور المجتمع المدني.

مخطط - مقترح- يوضح المسار الإيجابي والتفاعلي لمنظمات المجتمع المدني قصد الوصول مبدأ الحكم الراشد باعتباره ممهد أساسي لتحقيق الإصلاح السياسي البناء.[9]

- **المحور الثاني: مكانة الديمقراطية التشاركية في أجندات الحركة الجمعوية الجزائرية.**

يعرف الإصلاح بأنه "تغير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الإتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، إضافة للتغيير الذي يصيب بنية المجتمع السياسي في الجزائر من حيث التنمية و المشاركة السياسية[10].

يمكن الإشارة إلى الإصلاح بشكل عام ***"Réforme"*** بمعنى تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بها، و الإصلاح خلافا للثورة ليس إلا

---

[9] مخطط من إعداد الباحث.

[10] هشام حسن الخلايلية، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012،منشورات جامعة الزيتونة ،الأردن ،2012،ص 12.

تحسينا لأداء النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، و بالتالي فان الإصلاح هو عبارة عن تغيير سياسي ***Political Change***، أي تحول الأبنية والعمليات أو الأهداف التي تؤثر في توزيع وممارسة القوى الحاكمة في المجتمع و لكنه يتميز بصبغته السلمية على عكس الثورات أو الانقلابات.

ويشير الإصلاح السياسي كمفهوم إلى فكرة التحديث السياسي والمؤسساتي، وبناء الديمقراطية، والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق المساءلة السياسية عبر البرلمان والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون من خلال جمعيات ومنظمات المجتمع المدني [11].

تصل مرحلة "الإصلاحات السياسية" إلى مراحل من تطور المجتمع وتفاعل المواطن مع نظامه السياسي وهذا ما يسمى بالحكم الراشد أي العلاقة التفاعلية الإيجابية، واسقاطا على الجزائر تعد الإصلاحات السياسية من الظواهر السياسية و الاجتماعية اللافتة للانتباه في الآونة الأخيرة في الخطاب الرسمي الجزائري، ويبدو أن الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة السياسية كسلوك وقيمة غايته الوصول لمأسسة الحكامة وتكريس الفعل الديمقراطي، وعليه تحتل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الريادة في تسيير الشأن العام خاصة في ظل التحولات المجتمعية السياسية الداخلية من سنة 2010 لغاية يومنا هذا مستعينة أيضا بصفحات التواصل الإجتماعي في عملية التأثير والتأثر.

فمثلا مؤخرا إنتشرت ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر وابتزاز عائلات الضحايا أين تعالت أصوات إجتماعية وسياسية من أجل تطبيق قوانين صارمة تحد من الظاهرة، فالعديد من منظمات المجتمع المدني ساهمت في الضغط على الحكومة بتفعيل قانون حماية الطفولة وهذا

---

[11] إسماعيل قيرة ، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 313.

ما كرسته شبكة "ندى" NADA برئاسة الدكتور عبد الرحمان عرعار المنتشرة بضرورة حماية الطفولة من خلال حماية المدرسة وحماية المرأة سواء كانت مطلقة أو غير مطلقة[12].

وعليه أفرزت التحولات السياسية والإقتصادية والاجتماعية مجموعة من الإصلاحات السياسية على الشعب الجزائري فمند أحداث أكتوبر 1988 برزت مجموعة من الإصلاحات السياسية وكان للمجتمع المدني دور جد ضئيل ومحدود إن لم نقل غير موجود كون السلطة السياسية ترى بأن موضوع الإصلاح السياسي يتجاوز منظمات المجتمع المدني كون نشاطها وفقا للخطاب الرسمي للسلطة ينحصر على القضايا الإجتماعية أو الظواهر الإجتماعية المتخصصة كقضايا المرأة والطفولة والشباب والمعاقين .... الخ ، عكس ذلك كانت للأحزاب السياسية آثارها واضحة في التعديلات الدستورية السابقة و التغيرات التي طرأت على بنية وهيكل النظام السياسي الجزائري ولو شكليا وخاصة من أحزاب الممثلة للسلطة، إلا أن منظمات المجتمع المدني مؤخرا ولجت لعالم السياسة أين تجاوزت قطاعاتها المتخصصة خاصة بعدما استدعت السلطة السياسية منظمات المجتمع المدني في العديد من القضايا السياسية الوطنية الكبرى مثل :

- الجلسات الوطنية التشاورية للمجتمع المدني في نادي الصنوبر جوان 2011.
- الجلسات الجهوية من تنظيم المجلس الوطني الإقتصادي الاجتماعي نهاية سنة 2011 وبداية سنة 2012.
- المشاورات السياسية مع مدير ديوان رئيس الجمهورية ومستشاريه بشأن تعديل دستور الذي توج في النهاية بدستور فيفري 2016.
- المبادرات السياسية الوطنية والتكتلات الحزبية بشأن اقتراح حلول عملية للخروج من الإنسداد السياسي بعد انتخابات الرئاسية للولاية الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.
- النقاشات الوطنية الكبرى لإطارات المجتمع المدني في سنة 2017 من أجل إختيار مستشاري المجالس الوطنية الذي تم دسترتها في الدستور المعدل من طرف غرفتي البرلمان فيفري 2016.

---

[12]تقرير بعنوان المجتمع المدني الرافد الحقيقي لرفع مشاغل الطفولة للسلطة حوار أجري مع رئيس مركز ندى لحقوق الطفل ، 22 أفريل ،2018.

وعليه نستخلص بأنه لم تتم المبادرات السلطوية بإصلاحات عميقة بقذر ما أضفت نوع من الفلكلور الديمقراطي وهذا خاصة بعد نقاش وطني واسع أو على أساس تفاوضي مع القوى السياسية – الأحزاب السياسية– والاجتماعية– المجتمع المدني– في الجزائر، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها النظام السياسي لجنة من مستشاري رئاسة الجمهورية الجزائرية، كما إنحصر دور هذه اللجنة في الإستماع إلى المدعوين من دون أي التزام حيالهم ماعدا إيصال أرائهم ومواقفهم إلى رئيس الجمهورية الذي يعود إليه أمر البت في مواقفهم التي توجت هذه الإصلاحات السياسية بدستور المعدل فيفري 2016.

إلا أنه بالرغم من إهتمام النظام السياسي الجزائري بمنظمات المجتمع المدني في إطار رسم معالم التفاعل الديمقراطي أو ما يسمى أكاديميا بالديمقراطية التشاركية من خلال تفعيل قواعد الإصلاح السياسي وتكريس قيام الحكامة السياسية والشفافية من جهة وإعطاء صبغة الشرعية السياسية على نفسها، إلا أن العديد من الجمعيات لا زالت تعتبر بأن السلطة السياسية غير شرعية وغير تفاعلية بحكم إزدواجية المعايير التي تطبقها بين منظمات المجتمع المدني وحتى الأحزاب السياسية[13].

وعليه فمكانة الإصلاح السياسي في أجندات الحركة الجمعوية في الفترة الممتدة بين من 2010 لغاية ما بعد فيفري 2016 تعتبر بالخطوة المهمة والجادة في تكريس القيم الديمقراطية دستوريا لدى بعض الجمعيات والأحزاب السياسية إلا أن الطرف الأخر من الجمعيات لا زال يرى نفسه مهمشا من طرف السلطة كون الإصلاحات السياسية مستوحاة ونابعة من جهة واحدة وهي صاحبة القرار السياسي. وعموما نتوصل لنتيجتين مختلفتين من منظور المجتمع المدني ونظرتها تجاه الإصلاحات السياسية في إطار تفاعلها السلطوي والتشاركي وهي :

1- الطرف الأول التشاؤمي يرى بأن الإصلاحات السياسية قد تعثرت بسبب التحكم والتوجيه من النظام السياسي، إضافة لتداخل السلطات، ومقاومة الإصلاحات التي تمس أصحاب الامتيازات، وغياب السلطة التشريعية التي تمارس الرقابة على أعضاء الحكومة وعدم

---

[13] عمر بوجلال ، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية في الجزائر 1989- 2014 الواقع و أليات التفعيل ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص الدراسات السياسية المقارنة ، 2015، ص 165.

مشاركة جميع الفئات في تشييد الإصلاحات الحقيقية التي تخدم مصلحة البلاد كما نتج عن عدم جدوى الإصلاحات السياسية انغلاق قنوات الاتصال وصعوبة إجراء الحوار واستفحال المشاكل بحيث أفرزت هذه المعضلات وضعا جديدا يصعب الدفاع عنه.

2- الطرف الثاني التفاؤلي الذي يرى بأن المرحلة الممتدة بين 2010 لغاية ما بعد صدور دستور 2016 يعتبر بمرحلة المكاسب الشعبية والإنجازات السلطوية تجاه تحرير العديد من القيود السياسية ورسم معالم الإنفتاح السياسي والإعلامي والثقافي وصولا لبروز مكانة مهمة لمنظمات المجتمع المدني وتأثيرها على دوائر صنع القرار السياسي.

- **المحور الثالث: المجتمع المدني وإمكانية تحقيق الرقابة المجتمعية في الجزائر- نحو شراكة تفاعلية إيجابية- : قراءة في الآفاق والمستقبل.**

تشكل العلاقة التفاعلية بين السلطة السياسية ومنظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية في قياس المنظومة السلطوية، فكلما زاد التفاعل إيجابيا وصلنا لمفهوم الحكم الراشد، وإسقاطا لهذه الفرضية الثابتة على الجزائر تعد مبادرات المجتمع المدني تجاه عملية الإصلاح السياسي وتكريس التحول الديمقراطي والإسراع بها لا يكون مردها إلى عامل بعينه فهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تساهم في رفع دور المجتمع المدني في إرساء مفاهيم المواطنة والحكم الراشد.

وعليه ولفهم الإصلاح السياسي وإمكانية بناء الحكم الراشد وفق المقاربة المجتمعية وجب علينا فهم الواقع السياسي الجزائري باعتباره يندرج وفق الطرح العقلاني في سياساته وقراراته ولفهمه ينبغي أن نتحلى بالعقلانية التامة،وعليه تبدأ القراءة بتشخيص الوضع وإدراجه في السياق العام لتطور الجزائر المعاصرة ثم تحديد القوى الفاعلة في الوقت الراهن وتحليل الأعراض الظاهرة لإدراك العوامل الخفية الفاعلة. فوفقا لهذا المنظور نستخلص بين منظمات المجتمع المدني لازالت لديها خطوات عملاقة يجب أن تناضلها مستقبلا للوصول للنموذج النرويجي.

ففي الجزائر تعد عمليات الإصلاح السياسي في الغالب ما تكون مرتبطة بالسلطة السياسية إلا أنه هناك جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي جعلت منظمات المجتمع

المدني في الجزائر مبادرة في الإصلاح السياسي وبالتالي بإمكانها تحقيق السلم الإجتماعي وتمثل نفسها – المجتمع المدني الجزائري– كشريك مدني واجتماعي وحتى سياسي فعال لدوائر صنع القرار سواء على المستوى المحلي أو الوطني، فمشاركة هذه الجمعيات في النشاطات الرسمية وأخذ زمام المبادرة تعتبر من النتائج الإيجابية التي تحققت ولا يمكن نكرانها في السنوات الأخيرة.

وعليه في الجزائر شكلت العوامل الداخلية مطلبا أساسيا في الإصلاح والذهاب نحو الرشادة السياسية من خلال الديمقراطية التشاركية كما أقر بها وزير الداخلية نورالدين بدوي و هذا من خلال ايضا المطالبة بفتح قنوات التواصل والحوار خاصة بعد التهميش الممنهج الذي عانته هذه الهيئات المجتمعية من طرف الدولة سنوات التسعينات وبداية الألفية خاصة في ظل الثورة المعلوماتية الحديثة و ما صاحبها من سهولة الوصول إلى المعلومات و الاطلاع على حضارات الغير مما انعكس ايجابيا على مستوى الوعي لدى المواطن بضرورة تبني جملة من الإصلاحات الفاعلة التي تساعده في ضمان مستوى حياة سياسية و اقتصادية و اجتماعية محترمة، و تظهر لديه الفجوة الواسعة بين ما هو كائن في مجتمعه و ما يجب أن يكون وهذا ما أدى لمراجعة الدولة للعديد من سياساتها خاصة تجاه المجتمع المدني وهذا ما أبرزته ولا زالت تبرزه في السنوات القادمة من خلال الوصول للنتيجة الأساسية مفادها المجتمع المدني الشريك الأساسي والمدني والإجتماعي للدولة والنظام السياسي الجزائري ولما لا الذهاب لتشكيل هيئة جديدة مستقلة تشرف على القضايا الإجتماعية الكبرى والقضايا المهمة الفئوية للطفولة والشباب والمرأة والشغل والآفات الإجتماعية بما يسمى بالمجلس الأعلى للمجتمع المدني وتنبثق هذه الهيئة المؤسساتية من أهم كوادر المجتمع المدني أين تتحول هذه الكوادر من مناضلين إلى فاعلين ومستشارين في رسم القرارات الإجتماعية نظرا لاحتكاكهم بالفئات الشعبية ، إلا أن هذا المقترح لا يمكن تحقيقه وتفعيله على الأقل في السنوات القادمة لغاية دستره و ضبط نشاطه تجنبا لأخذ هذه الكوادر هذا النشاط بمثابة عمل بروتوكولي قائمة عل مبدأ البريستيج السياسي في التعامل مع السلطة السياسية[14].

[14] د عاشور فني، مصير الإصلاحات السياسية في الجزائر، جريدة الخبر اليومية ، الجمعة، 15 يونيو، 2012، ص 3.

واستخلاصا لما سبق يمكن القول بأن مبدأ بناء الحكم الراشد وتحقيق أهداف الإصلاح السياسي والديمقراطية التشاركية وصولا للسلم الإجتماعي كأبرز تحدي لمنظمات المجتمع المدني خاصة في ظل تغييب مشاركة كل الجمعيات تعتبر نقطة سلبية تسجل في العمل الجمعوي وتطويره مقارنة بالمغرب التي تعتبر هذه الفواعل من أبرز الفواعل الوسيطة بين الشعب والنظام السياسي في عملية بناء الحكم الراشد على المستوى المركزي والمحلي سواء، و كل هذه المؤشرات جعلت عملية بناء صرح حكم راشد في الجزائر متعثرة لأن العمل الجاد لبناء ديمقراطية تشاركية بين كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية قائم بالتفاعل الضروري والإيجابي بين السلطة والمجتمع المدني واعترافها كشريك في عملية التنمية و السلم الإجتماعي من أجل تحقيق الإصلاح السياسي ، وهذا الإعتراف لا يمكن أن يتحقق إلا بنص دستوري صريح يحدد نشاط وواجب وحقوق منظمات المجتمع المدني المشاركة في رسم العملية الديمقراطية محليا ووطنيا.

إستنتاجات الدراسة:

في ظل الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام السياسي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010- 2016، سعيا منه لإرساء معالم نظام حكم راشد، إلا أن هذه الإصلاحات لاتزال مثار جدل حول مدى جديتها في إرساء نمط الحكم الراشد كون الإصلاحات جاءت في ظل المتغيرات الإقليمية و الضغوط الشعبية المتزايدة أي أن عملية الإصلاحات جاءت كرد فعل، كان هدفها امتصاص غضب الشارع و الحيلولة دون وصول المد العربي إلى الجزائر، كما أن الإشكال ليس في وجود الترسانة القانونية الثرية بل في أليات التطبيق ، فمادامت السلطة لم تصارح الفاعلين الإجتماعيين كالمنظمات والجمعيات واعتبارهم شركاء حقيقيين لتبني إصلاحات فعلية تؤسس لبناء حكم راشد في الجزائر، فإن هذا الأخير لا يتحقق إلا بدعم استقلالية المجتمع المدني و رفع هيمنة الدولة على هذا القطاع المهم والفعال. وتنظيم أنشطة دورية وطنية جهوية تلاثية أم سداسية في السنة تحفز بدورها هاته المكونات الإجتماعية و النهوض بدورها الفعال في العملية التنموية.

وعليه فإن التقييم الحقيقي لعمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر، لابد أن يخضع لمقاييس وأطر منهجية، فالذي يمارس الفعل الجمعوي في الجزائر هو في أغلب مشاهده بعيد كل البعد عن الإحترافية وتطبيق الأهداف والمباديء التي أسس من أجلها الجمعية، وغالبا ما نجد النشطاء الجمعويين بما فيهم القيادات بعيدون كل البعد عن الفكر التأسيسي للمجتمع المدني، فالجمعيات التي تتحدث باسم شرائح العريضة للمجتمع، في الصالونات ، والقاعات المكيفة، وأمام كاميرات التلفزيون، ولا شأن لها إلا إصدار البيانات وتحرير العرائض، وإيهام الناس بهالة من الأضواء الخادعة، لم تكن في أي يوم من الأيام محط اهتمام المواطن، أو محل تقدير حقيقي من السلطة، فهي لا تمثل إلا مجموعة من الأشخاص يعدون بعدد أصابع اليد الواحدة، وفي بعض الأحيان هي جمعيات وحيدة القرن، تتحرك بشخص واحد والشواهد كثيرة في هذا المقام، وصولا لعدوى الانقلابات والمؤامرات من أجل القيادة، قد انتقلت من الأحزاب إلى هذه الجمعيات المدنية أين يسيطر القيادي على كل السلطات داخل الجمعية ولا مكان للرأي المخالف.

وختاما، ومن أجل بناء صرح ديمقراطي حقيقي تشاركي فعال في الجزائر بعد الفترة الممتدة من 2010 لغاية 2016 السنة التي توجت بتعديل دستوري هو التركيز الحقيقي لانشغالات المواطن وتكليف جمعيات متخصصة كل في مجالها الخاص، والإبتعاد عن الشعبوية السياسية والإجتماعية ، وإيمان صناع القرار بأن المجتمع المدني فعلا شريك مهم في عملية التنمية المحلية والوطنية وراسما حقيقيا للسلم الإجتماعي، غير ذلك يمكن اعتبار هذه الجمعيات فواعل فلكلورية تخدم مصالح جهة واحدة فقط وهي مصالح السلطة والنظام السياسي فقط .

قائمة المراجع:

1. مليكة بوجيط، ظاهرة المجتمع المدني، (مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلاقات الدولية جامعة الجزائر 1998).
2. جلالي عبد الرزاق، بلعادي ابراهيم، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة و الاستقطاب الحزبي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 314 ، أفريل 2005.
3. بوالشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر ، 1990.
4. عبد الناصر جابي ، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر ، الواقع والآفاق ، نوفمبر 2006 . . طالع جريدة الخبر ، عدد 5493 ، الثلاثاء 02 ديسمبر 2008.
5. عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، مجلة السانيات، قسم علم الإجتماع جامعة الجزائر، ع 28، 2005.
6. عمر بوجلال ، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية في الجزائر 1989- 2014 الواقع و ألليات التفعيل ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص الدراسات السياسية المقارنة ، 2015.
7. هشام حسن الخلايلية، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012،منشورات جامعة الزيتونة ،الأردن ،2012.
8. إسماعيل قيرة ، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
9. عاشور فني، مصير الإصلاحات السياسية في الجزائر، جريدة الخبر اليومية ، الجمعة، 15 يونيو، 2012.
10. تقرير خاص بشبكة ندى لحقوق الطفل ، أفريل 2018.
11. رتيبة عبديش ، تأثير مدوني اليوتيب على مشاركة الرأي العام في الإنتخابات المحلية ماي 2017 من خلال مقطعي فيديو مانسوطيش لديزاد جوكر، وفيديو أنس تينا وتأثير الفيديويين على منشورات الفايسبوك الشباب الجزائري ، جوان 2018.
12. العايب سامية، النظام القانوني للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، مجلة المجلس الدستوري ، 2016.